بعد نقل السلطة وبقاء القوات الأمريكية: ما قيمة إرسال قوات عربية للعراق؟!

29-6-2004

ولكن الولايات المتحدة تراهن على اتجاه المقاومة العراقية إلى الانخفاض مستقبلاً، وذلك مع بدء نفاد ما لديها من أسلحة وذخائر، كما تراهن على أن قوات الشرطة العراقية الجديدة ستزداد قدرتها على ضبط الأمن الداخلي، وأن قوات الجيش العراقي الجديد سوف تعمل مع القوات الدولية متعددة الجنسيات على حماية حدود العراق ومنع عمليات تسلل المقاتلين الأجانب، ومفاد ذلك أن الخطر والتهديد الذي يواجه القوات الأمريكية مستقبلاً سوف ينخفض، وتنخفض معه تكلفة الوجود

بقلم عبدالله صالح

مع تسليم السلطة إلى العراقيين ورحيل الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر قبل موعده المقرر بيومين، لم تتغير الأوضاع كثيراً في العراق..صحيح أن الحكومة العراقية أصبحت تتمتع بكل السلطات الرسمية التي يجب أن تتمتع بها دولة ذات سيادة، ولكنها مجرد سلطات "شكلية" في ظل استمرار هيمنة الولايات المتحدة على مقاليد الأمور، وسعيها لصياغة اتفاقية مع الحكومة العراقية لتغيير لوضع القانوني لقواتها في العراق من قوات احتلال إلى قوات صديقة، تمهيداً لبقائها إلى أجل غير مسمى بالأراضي العراقية كنقطة انطلاق تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير.

لقد لجأت الولايات المتحدة إلى تقليل ثمن وجودها في العراق، من خلال تشكيل قوات متعددة الجنسيات لحفظ السلم والأمن في العراق، على أن تظل القيادة العسكرية لهذه القوات بيدها، انطلاقاً من مبدأ عسكري أمريكي يقضى بعدم السماح بأي حال من الأحوال، بوضع القوات الأمريكية تحت القيادة العسكرية لأي قوات أجنبية. ويكتمل المخطط الأمريكي بجعل قوات الجيش والشرطة العراقية جزءاً من هذه القوات الدولية، وتأخذ أوامرها جميعاً من القيادة العسكرية الأمريكية بالعراق. وبطبيعة الحال، فإن هذا لن يؤدى إلى تغيير جوهري في أوضاع المعادلة العراقية، وستستمر المقاومة العراقية طالما بقيت السيادة العراقية منقوصة.

ولكن الولايات المتحدة تراهن على اتجاه المقاومة العراقية إلى الانخفاض مستقبلاً، وذلك مع بدء نفاد ما لديها من أسلحة وذخائر، كما تراهن على أن قوات الشرطة العراقية الجديدة ستزداد قدرتها على ضبط الأمن الداخلي، وأن قوات الجيش العراقي الجديد سوف تعمل مع القوات الدولية متعددة الجنسيات على حماية حدود العراق ومنع عمليات تسلل المقاتلين الأجانب، ومفاد ذلك أن الخطر والتهديد الذي يواجه القوات الأمريكية مستقبلاً سوف ينخفض، وتنخفض معه تكلفة الوجود العسكري الأمريكي، وهو ما سيغرى باستمراره.

ومن جانب آخر، فإنه ليس متصوراً أن تأتى الولايات المتحدة بهذا الحجم الكبير من القوة العسكرية لتخوض حرباً كبيرة ولتحقق أهدافاً تعتبرها استراتيجية، ثم تنسحب بعد عام واحد أو حتى أعوام قليلة، وفى هذا الإطار، فإن احتمال تصاعد المقاومة بعد نقل السلطة للحكومة العراقية، وما يتوقع أن تلحقه بالقوات الأمريكية من خسائر، سيدفع واشنطن إلى التفكير في زيادة حجم قواتها، وقوات حلفائها المقربين.

وقد يزداد احتمال اللجوء إلى زيادة حجم هذه القوات إذا ما قررت دول أخرى أن تحذو حذو أسبانيا وهندوراس وتقرر سحب قواتها، وخاصة إذا ما اتسع نطاق عمليات المقاومة ليشمل منطقة الجنوب الشيعي التي تتواجد فيها بالأساس قوات الدول الحليفة الأقل عدداً من القوات الأمريكية.

وحتى لو لم يحالف بوش الحظ في الانتخابات القادمة، واستطاع المرشح الديمقراطي جون كيري أن يصل إلى مقعد الرئاسة في البيت الأبيض، فلن يترتب على ذلك إنهاء الوجود العسكري الأمريكي بالعراق، فقرار الانسحاب أصعب من أن يتخذه رئيس جديد، لاسيما في ضوء الخسائر الاستراتيجية الضخمة التي يمكن أن يسببها الانسحاب لهيبة أمريكا واستراتيجيتها العالمية والإقليمية، ولا يجب أن ننسى أن السيناتور الأمريكي جون كيري كان قد صوت لصالح غزو العراق في مجلس الشيوخ، ولم يختلف برنامجه الانتخابي للرئاسة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط والمسألة العراقية عن برنامج بوش، سواء في الأهداف أو السياسات المتبعة. والأهم من كل ذلك أن الوجود الأمريكي بالعراق يشكل حجر الزاوية في سياسة الضغط والمساومة من أجل تحقيق استراتيجية التغيير في الشرق الأوسط وفقاً للرؤية الأمريكية.

وعلى المستوى العراقي، فقد أدركت حكومة علاوي مخاطر هيمنة الولايات المتحدة على مقاليد الأمور واستمرار قواتها في العراق على استمرار الانفلات في الوضع الأمني، ولذلك بعث رئيس الوزراء العراقي المؤقت إياد علاوى بعدد من الرسائل إلى عدة حكومات عربية وأجرى اتصالات مباشرة معها، عقب تسلمه وثائق نقل السلطة، من أجل دعوتها إلى لمشاركة في القوات متعددة الجنسيات بالعراق، وقالت مصادر في الحكومة العراقية إنه تم الحصول على استجابة محفزة من جانب بعض هذه الدول، بما فيها مصر والبحرين وعمان والإمارات والأردن.

لقد كان ينبغي أن تنسحب القوات الأمريكية إلى خارج المدن والقرى، وأن تترك مهمة حفظ الأمن والسلم لقوات دولية وعراقية لا تخضع بالتبعية للقوات الأمريكية، مع نقل سيادة وسلطة كاملة وحقيقية لحكومة عراقية ممثلة للشعب العراقي، ولكن مثل ذلك التصور الذي يحقق مصالح الشعب العراقي ويحفظ عليه استقراره وأمنه، ويسهم في حفظ الاستقرار الإقليمي، ويمثل بيئة صالحة لتحرك عربي إقليمي نشيط لمساعدة الشعب العراقي، لا يتفق مع التصور الأمريكي، الذي يركز على منظور المصالح الضيقة للولايات المتحدة دون سواها، ولذلك فإن حظه سيظل في الواقع محدوداً ولن يرى النور.

ولذلك فإنه من المفيد استمرار سياسة عدم إرسال قوات عربية إلى العراق للمساهمة في القوة الدولية متعددة الجنسيات، حيث إن إرسال مثل هذه القوات ليس في مصلحة الدول المرسلة ولا في مصلحة العراق. وفى نفس الوقت، فإن الاكتفاء بترديد المبادىء الخاصة باستقلال العراق وسيادته ووحدته وإنهاء الاحتلال سريعاً، لا يكفى أن يؤسس موقفاً عربياً فاعلاً، رغم أهمية هذه المبادىء، إذ يجب أن يشعر الشعب العراقي وقواه الاجتماعية والسياسية بوقوف الشعوب العربية إلى جانبه، بإجراءات وخطوات عملية، من قبيل المشاركة في تدريب الكوادر العراقية المختلفة في الجيش والشرطة والقضاء والدبلوماسية والإدارة المحلية والأحزاب السياسية والنقابات وغيرها من منظمات المجتمع المدني، وتقديم العون الفني والعلمي لتنمية مهاراتهم وبناء قدراتهم.و إلا فإن البديل هو قيام أطراف أخرى لها مصالحها وحساباتها المختلفة بتولي هذه المهمة.

كذلك فإن انفتاح المؤسسات الحزبية والنقابية والمهنية والعمالية والعلمية والثقافية في البلاد العربية المختلفة على نظيرتها في العراق، يعنى وقوف العرب إلى جانب إخوانهم في العراق، فالعزلة عن العراق والعراقيين تعنى انقطاع الصلة وغياب التأثير، وهو ما ليس في مصلحة الجميع.

للعودة للأعلى